اللغة التركية مدخل لتوسيع نفوذ أنقرة في الأردن

عمان – يحاول الرئيس التركي رجب طيب أردوغان استغلال كل الفرص المتاحة أمامه لتوسيع نفوذ بلاده في الشرق الأوسط والمنطقة العربية المضطربة، ضمن حلمه بإنشاء إمبراطورية عثمانية جديدة. وتبدو اللغة التركية أحدث مظاهر توسيع النفوذ العثماني، حيث تعمل السلطات التركية منذ سنوات على عقد شراكات مع دول عربية لإقرار اللغة التركية ضمن مناهجها التعليمية.

وفي مارس الماضي وقع معهد "يونس إمره" ومجموعة مدارس "كنجستون" الأردنية (خاصة) اتفاقية تعاون لاعتماد اللغة التركية مادة اختيارية لطلبتها، وذلك للمرة الأولى في المملكة.

وتبعت هذه الاتفاقية محاضرات توجيهية مكثفة، قدمها المركز التركي لطلاب "كنجستون" وأولياء أمورهم حول الفرص المتاحة لهم من منح حكومية وآلية الالتحاق بالجامعات التركية عقب إنهاء دراستهم الثانوية.

وما إن بدأ العام الدراسي وانتظمت الدراسة في المملكة مطلع سبتمبر الماضي حتى تسابق طلبة مدارس "كنجستون" إلى اختيار "التركية" لغة اختيارية لهم عوض الفرنسية التي كانت اللغة الاختيارية الثانية.

> **تركيا تتبع منذ سنوات سياسة سوفييتية تقوم على استقطاب الطلبة لنشر أيديولوجيتها وتوسيع نفوذها في المنطقة**

وقال مدير عام المدارس محمد أبوعمارة "تفاجأنا بالإقبال الكبير من قبل الطلاب على اختيار اللغة التركية، إذ بلغ عدد من اختاروها بديلا عن الفرنسية نحو 900 طالب وطالبة (من أصل 1000)، والعدد في ازدياد".

وتابع "حددنا بدء تعلم اللغة التركية من الصف الرابع حتى الثاني عشر، إلا أننا نواجه مطالبات من الصفوف الثلاثة الأولى أيضا بتدريسهم إياها".

وأوضح أن المدارس ستفتح اعتبارا من السبت المقبل شعبا لتعليم اللغة التركية لأولياء الأمور وأبناء المجتمع المحلي، نتيجة مطالبات مكثفة منهم.

ويقبل الأردنيون على تعلم اللغة التركية نظرا للقرب الجغرافي بين البلدين، لكنّ للمسلسلات التركية التي اعتمدتها أنقرة كوسيلة للانتشار تأثيرا كبيرا على الأردنيين، وخاصة منهم المراهقين الحالمين بجنة إسطنبول وجماليات الحياة التي تبهرهم بها الدراما التلفزيونية.

وتقول براء أحمد، معلمة اللغة التركية في مدارس "كنجستون"، إن تعلم تلك اللغة شهد "انتشارا واسعا في الأردن على مدى السنوات الأخيرة، ويعود ذلك إلى قرب البلدين جغرافيا وثقافيا ودينيا واجتماعيا".

وتوضح أن أهداف متعلميها تتنوع بحسب أعمارهم ومحبتهم لتعلم اللغات، إذ هناك العديد من الطلاب الذين يفضلون تعلم التركية على غيرها من اللغات بسبب قرب تركيا من الأردن وسهولة زيارتها للسياحة أو لأغراض التجارة أو العمل، بينما يفضل الكثير من الطلاب تعلمها بسبب انتشار المسلسلات التركية في العالم العربي.

كما يرغب العديد من الشبان والشابات في الدراسة هناك، حيث توفر لهم أنقرة منحا دراسية في مختلف جامعاتها التي تعتبر قوية عالميا.

واستدركت "لا يمكن إخفاء أن الشعبين التركي والأردني يتشابهان في الكثير من العادات والتقاليد وطريقة العيش، مما يدفع فضول كل منهما إلى تعلم لغة الآخر والمزيد من التعمق في ثقافته"، فيما قالت المعلمة الأخرى ذوات اللوباني "لقد لاقت التركية إقبالا مدهشا بالنسبة إلي» وذلك يفسر بـ"قربها إلى اللغة العربية وتاريخ الدولة التركية وقربها الجغرافي بالنسبة إلى الأردن".

ولمجاراة الإقبال الكبير على تعلم هذه اللغة قال مدير معهد يونس إمره في الأردن، جنكيز إر أوغلو، إن المركز سيوفر للمدارس المزيد من المدرسين والمدرسات الأكفاء من أجل استيعاب الأعداد المتزايدة للمقبلين على تعلم اللغة التركية.

واستطرد "بحسب ما أبلغني مدير 'كنجستون' هناك 40 طالبا من أصل 50 في مرحلة الثانوية العامة، التحقوا بتعلم اللغة التركية".

واعتبر أن "مرد هذا الإقبال هو محاضرات توجيهية سابقة للطلاب وأولياء الأمور حول آلية الالتحاق بالجامعات التركية، والمنح المتاحة لهم وأفضليتهم بالحصول عليها، نتيجة تعلمهم للغة التركية".

بدورها قالت الطالبة سلاف سبيتان (الصف التاسع) إنها تتعلم اللغة التركية "حتى نستطيع التنقل من مكان إلى آخر عند زيارتنا لإسطنبول، فإننا لا نواجه أي صعوبة بعد تعلم اللغة التركية، وقد تتاح لي فيما بعد الدراسة أو العمل فيها".

أما الطالبة هيلين زهران (الصف الخامس) فأفادت "أحب تعلم اللغة التركية لأن أختي الكبيرة كانت تتعلمها، وكنت أسمع منها بعض الكلمات وأحفظها".

وتابعت "سعيدة جدا الآن لأنني بدأت أتعلم التركية فهي لغة جميلة جدا ويمكن أن أدرس مستقبلا في تركيا فهي دولة جميلة".

وتقول أنقرة إن جامعاتها تقدّم فرصا لطلاب الأردن وطلاب الدول العربية عامة لاستكمال تعليمهم. غير أن الكثير من المراقبين والخبراء يشككون في المزاعم التركية. ويرى هؤلاء أن وراء استقطاب الطلبة إلى الجامعات التركية غايات سياسية وأيديولوجية.

ويبدو أن تركيا تتبع منذ سنوات قليلة سياسة سوفييتية (استقطاب الطلبة إلى الجامعات الروسية خلال فترة الاتحاد السوفييتي من ثلاثينات إلى ستينات القرن الماضي أسهم في نشر الفكر الشيوعي)، خاصة بعد أن تمت تصفية الجامعات من الذين يحملون فكرا مغايرا لفكر حزب العدالة والتنمية الحاكم، وتعويضهم بأساتذة وموظفين موالين له.

وفي عام 2016 أنشأت تركيا وقف معارف، ليتولى إدارة المدارس في الخارج. كما تقوم بإنشاء مدارس ومراكز تعليمية في الخارج. واستطاع الوقف خلال فترة وجيزة التواصل مع 70 دولة في العالم، وأسس ممثليات في 34 بلدا من بينها الأردن، ويمتلك حاليا قرابة 100 مدرسة لمختلف المراحل التعليمية في 20 دولة.

نعلمكم التركية لنأتي إليكم لا لتأتونا لاجئين

لا مكان لتركيا بيننا

توازنات شرق المتوسط تنعكس سلبا على التقارب بين مصر وتركيا

الحكم على تصرفات أنقرة يخضع للقانون وليس للأهواء السياسية

ساد الهدوء العلاقة بين تركيا ومصر في الآونة الأخيرة بعد اعتماد أنقرة نهجا متشددا تجاه قيادات الإخوان المصريين وأبواقهم الإعلامية، في محاولة منها لإصلاح العلاقات مع القاهرة. إلا أن العلاقة بين البلدين لا يمكن أن تصلحها هذه الخطوة فقط؛ فأنقرة لم تلتزم بعد بإخراج مرتزقتها من الساحة الليبية، كما أن الحسابات السياسية والاقتصادية في شرق المتوسط تتحكم بدرجة كبيرة في توجهات مصر التي لن تنحاز إلى النفوذ التركي هناك على حساب المصالح المحلية والإقليمية.

القاهرة – يبدو أن ملفي الإخوان وليبيا ليسا هما فقط ما يعكر مؤشرات التقارب بين مصر وتركيا، فقد أكدت نتائج القمة التي عقدت في أثينا الثلاثاء الماضي بين مصر واليونان وقبرص أن ملف شرق البحر المتوسط لا يقل خطورة، وربما يفوقهما أهمية لتعدد تقاطعاته السياسية والاقتصادية إقليميا ودوليا، ما يجعل ثمة كوابح تعوق تطوير العلاقات بين القاهرة وأنقرة تفوق الثقة التي ظهرت ملامحها خلال الفترة الماضية.

وتحتاج مصر وتركيا إلى صراحة كبيرة في بحث المعوقات التي تطيل عمر الأزمة بينهما وتعيدها إلى سيرتها الأولى من التجاذبات أو تجعلها لا تبارح النتيجة التي تم التوصل إليها وتتعلق بتبريدها وليس البحث عن تسوية ناجعة لها؛ حيث أكدت التطورات أنها مكلفة على صعيدي الإخوان وليبيا بالنسبة إلى أنقرة، ومكلفة للقاهرة على صعيد حليفتيها أثينا وقبرص، فأي تقارب شامل مع أنقرة سوف ينعكس عليهما.

تقارب حذر

تسير كل من مصر وتركيا على خيوط رفيعة، فالأولى تريد تنازلات حاسمة منها في ملفي الإخوان وليبيا دون تفريط في منظومتها المتوسطية التي شيدت وتركيا خارجها، بينما تسعى الأخيرة لتحقيق اختراق في هذه المنظومة بلا تنازلات كبيرة في علاقتها بالإخوان وليبيا، أملا في الحفاظ على المعادلة التي أقامتها بشأنهما.

من هنا تكمن العقدة الرئيسية، فقد وصل البلدان إلى مستوى من الهدوء يمكن أن يقودهما إلى إيجاد حل ناجز للخلافات الجوهرية، أو يهوي بهما إلى القاع، وهو سيناريو تريد القاهرة وأنقرة تجنبه بعد أن وصلتا إلى تفاهمات يمكن البناء عليها.

واختارت تركيا حلقة الإخوان الضعيفة وتعد أقل أهمية من الناحية الاستراتيجية، وأقدمت على مرونة تكتيكية مع الجماعة وأدخلت تعديلات على منهجها في التعامل معها ظهرت تجلياتها في التضييق الإعلامي والسياسي والأمني الذي فرضته على قياداتها المقيمة على أراضيها، سعيا لتخفف مصر ضغوطها في الملف الآخر.

وتريد أنقرة أن تحصل على مقابل مادي ملموس من القاهرة نتيجة تشددها مع الإخوان يتمثل في إعادة تصويب مسار شرق المتوسط لتكون تركيا جزءا أساسيا فيه.

وقد لاحت ملامح هدوء بين البلدين وتعمدت القاهرة استمرار علاقتها بكل من اليونان وقبرص على ما هي عليه من متانة، وزاد حرصها على تطويرها مع البلدين لتتمكن من تبديد أي هواجس تتولد لديهما بشأن انعكاس التقارب على التعاون في شرق المتوسط، لأن فتح الباب لدخول تركيا إلى هذه المنظومة –وهي تمارس ما يوصف بـ"البلطجة" في المنطقة– ينسف الدور الاقتصادي للدول الثلاث المتوقع أن يزدهر مع تزايد طموحاتهم في تصدير الطاقة إلى دول أوروبا.

ودعت اليونان ومصر وقبرص في القمة التاسعة التي عقدت في أثينا الثلاثاء الماضي تركيا إلى احترام القانون الدولي للبحار، في ظل تجدد التوترات بشأن موارد الغاز الطبيعي والنزاعات الإقليمية في شرق المتوسط، ما يعني أن الحكم على تصرفات أنقرة يخضع للقانون وليس للأهواء السياسية.

وقال بيان مشترك صادر عن الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي والرئيس القبرصي نيكوس أناستاسيادس ورئيس الوزراء اليوناني كيرياكوس ميتسوتاكيس "يجب على تركيا أن تمتنع عن الاستفزازات والأعمال الأحادية التي تنتهك القانون الدولي".

وأثار تناغم مصر مع اليونان وقبرص في ملف تركيا ارتياحا لدى قيادتهما وخفض سقف الرهانات على إمكانية نجاح أنقرة في شق هذا التحالف عبر تقاربها مع القاهرة، خاصة أن الإشارة إلى تجاوزات تركيا جاءت واضحة وبلا مواربة.

وقد أدان قادة الدول الثلاث الانتهاكات التركية المستمرة للمجال الجوي اليوناني والأنشطة غير القانونية في المنطقتين الاقتصاديتين لليونان وقبرص.

معادلة صعبة

أصاب الخطاب الذي تبنته قمة أثينا تركيا بخيبة أمل مستترة في القيادة المصرية، حيث عوّلت على تبنيها مفردات أقل حدة تجعل الباب مفتوحا أمامها، وتمنحها أملا في الاصطفاف معها داخل منتدى شرق المتوسط الذي يمثل الجائزة الكبرى لأنقرة التي تسعى للحصول عليها من وراء مشروع التقارب الذي بدأته مع مصر.

وفي الوقت الذي استخدمت فيه تركيا لهجة حادة مع كل من اليونان وقبرص –وصفها البعض بـ"الخشبية" لأنها أعادت تكرار ألفاظها السابقة– استخدمت لهجة لينّة مع مصر، في محاولة للتفرقة بينهما ورغبة في استكمال الحوارات الاستكشافية معها.

وردت الخارجية التركية على البيان الثلاثي الذي صدر عقب القمة بأنه "مثال جديد على السياسات العدائية التي ينتهجها الثنائي اليوناني – الرومي (القبرصي)، ضد تركيا وقبرص التركية"، ووصفته بأنه "في حكم العدم"، في إشارة تؤكد عدم الاعتداد به.

وذكرت أنقرة أن انضمام مصر إلى هذا البيان "مؤشر على أن الإدارة المصرية لم تدرك بعد العنوان الحقيقي الذي يمكنها أن تتعاون معه شرقي المتوسط"، بمعنى أنها الأبقى والأكثر أهمية لها في المنطقة، وعليها تبني رؤى تصب في هذا الاتجاه.

واحتل ملف الغاز وقضية الاستقرار في شرق المتوسط مساحة كبيرة من المناقشات التي جرت بين الدول الثلاث في جميع القمم التي عقدت بينها خلال الفترة الماضية.

ومع ذلك لم تغلق هذه الدول الباب تماما أمام التعاون مع الجانب التركي عندما أكد بيان قمة أثينا أن تعاونها مفتوح "لأي شخص يرغب في احترام السياسات الدولية".

ودفع تعنت أنقرة تجاه القاهرة في الأزمة الليبية إلى دخول مصر مباشرة على خط قبرص التركية، حيث حاولت تجنب الانحياز إلى موقفي اليونان وقبرص وأرادت أن يقتصر الأمر على القضايا المشتركة، ما ينقل الخلاف إلى مربع ساخن يفيد بأن مصر يمكنها استخدام أدوات شبيهة بأدوات تركيا وتقترب من فنائها الخلفي ردا على اقترابها من ليبيا.

> **فتح الباب لدخول تركيا إلى المنطقة ينسف الدور الاقتصادي لمصر واليونان وقبرص المتوقع أن يزدهر مستقبلا**

وتقلب هذه الزاوية المعادلة الحالية من جهة طمأنة اليونان وقبرص بأن الموقف المصري لم يتغير عقب تدشين حوارات مع تركيا، ومن جهة الضغط على أنقرة لتسريع وتيرة الاستجابة بجدية لحزمة المطالب المقدمة لها بصورة شاملة، ومن بينها خروج قواتها والمرتزقة من ليبيا، وبعدها يمكن التفكير في حل العقد التي تكتنف شرق المتوسط وفقا للقانون الدولي وليس لأهواء ورغبات وتطلعات أنقرة.

لذلك أدانت قبرص التركية دعم مصر لسياسة الجانب القبرصي الرومي التي قالت إنها تنتهك حقوق الشعب القبرصي – التركي، مؤكدة عدم التزامها الصمت حيال محاولات اليونان والإدارة الرومية وأطراف أخرى انتهاك حقوق قبرص التركية.

وتعاني قبرص منذ 1974 انقساما بين شطرين؛ شطر تركي في الشمال وآخر رومي في الجنوب، وفي 2004 رفض القبارصة الروم خطة قدمتها الأمم المتحدة لتوحيد شطري الجزيرة، ومنذ انهيار محادثات إعادة التوحيد بجنيف في يوليو 2017 لم تجر مفاوضات رسمية بوساطة الأمم المتحدة لتسوية النزاع في قبرص.